أهمية وثائق المحاكم الشرعية المحفوظة بمركز الأرشيف الوطني الجزائري

1- أهمية الوثائق في الكتابة التاريخية:

أصبح الاعتماد على المصادر المحلية ضرورة ملحة لأي باحث، هذه المصادر تتمثل أساسا في الوثائق والسجلات هذه الوثائق التي أشار إلى أهميتها الباحث "أسد رستم" بقوله "إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها، فالوثيقة من هذا المنظور تعد من الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية، والتي بواسطتها يمكننا كتابة التاريخ الداخلي المحلي، لاسيما التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

مما لاشك فيه أن الوثائق مصادر نزيهة، يجد فيها الباحث من الحقائق والمعلومات ما يسد به الثغرات الموجودة في تاريخنا عامة وتاريخ العهد العثماني بصفة خاصة، ومن هنا كان اعتماد الدراسات التاريخية على الوثائق أمرا هاما وضروريا،باعتبارها من المصادر الأصلية لكل مؤرخ وباحث يريد إضافة مادة جديدة للتاريخ أو الخروج بحقائق علمية لم تكن معروفة من قبل.

ويحوي رصيد الأرشيف الوطني الجزائري على وثائق تساهم في كتابة التاريخ، الجزائري وفق التوجه الجديد الذي يولي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية الاهتمام الأكبر، هذه المصادر تتمثل أساسا في وثائق المحاكم الشرعية والسجلات دفاتر بيت المال وبيت البايلك، العائدة للفترة العثمانية.

2- وثائق سجلات المحاكم الشرعية بالأرشيف الوطني الجزائري:

تشكل الوثائق مصدرا أساسيا في الكتابات التاريخية، فإهمالها يفقد الدارسات قيمتها العلمية ويجعل منها مجرد تكرار لما درسه السابقون، كما يصعب على الدارس التوصل إلى حقائق قد تكون إجابات على كثير من الإشكاليات التي يعالجها في بحثه، ومن هذا المنطلق كان لزاما عليه الاعتماد على الوثائق ويحتوي المركز الوطني للأرشيف الجزائري على عدد هام من الوثائق ذات الصلة بالعهد العثماني، وتتمثل أساسا في وثائق سجلات المحاكم الشرعية، وهي عبارة عن عقود قضائية حررت من طرف موثقي المحكمة المالكية والحنفية، وتتعلق بقضايا الأحول الشخصية والمعاملات، حيث جمع في 158علبة، يضاف إليها سجلات البايليك وبيت المال ، إلى جانب العرائض والمراسلات والفرمانات التي كان تتم بن الباب العالي وإيالة الجزائر. وعليه فإن الوثائق العثمانية المتعلقة بالجزائر في تاريخها الحديث، سواء منها الموجود حاليا بالجزائر ,أو المحفوظة بإسطنبول أو الموجودة بالأرشيفات الأوروبية – سواء منها المتعلقة بالمراسلات

الجزائرية الخارجية مع الدول الأوروبية أو قناصل الدول أو ما أخذه الاستعمار الفرنسي أثناء احتلال الجزائر وما بعده – قد أكسبتها أهمية بالغة لكي تشكل المصدر الأساسي لكتابة تاريخ الجزائر في هذه الفترة العهد العثماني. فهذه الوثائق تقدم للباحث تاريخ الجزائر الحديث المادة الأساسية، وتشكل في نفس الوقت العمود الفقري لأي عمل تاريخي يحاول من خلاله الباحث إعادة بعث ماضي الجزائر.

وتعتبر سجلات المحاكم الشرعية الخاصة بالفترة العثمانية من تاريخ الجزائر، من السجلات المهمة التي لا يمكن الطعن في صحتها مطلقا، فهي تمدنا بمعلومات وافية عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت سائدة بالجزائر خلال العهد العثماني.

وتحتوي هذه السجلات على أحكام وتقارير المحاكم الشرعية التي غطت فترات طويلة من الحكم العثماني، وهذه الأحكام والتقارير على اختلاف موضوعا ا ومسائلها تقدم صورة واضحة لأحوال ا تمع الجزائري وترسم إطارا للحياة اليومية ، من خلال تسجيل مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني،

وتكمن أهميتها في كونها شاهدة على مجريات أحداث تلك الفترة الزمنية، ولاحتوائها على معلومات ثرية ومتنوعة في جميع مناحي الحياة، فالانشغالات التي طرحت على المحكمة الشرعية باعتبارها سلطة قضائية شملت جميع جوانب الحياة.

3– نماذج من وثائق سجلات المحاكم الشرعية وأهميتها في الكتابة التاريخية:

تساعدنا سجلات المحاكم الشرعية في استخراج المعطيات والمعلومات التي تخص مجتمع من المجتمعات أو مدينة من المدن، إذ تحتوي هذه العقود على معطيات ذات الصلة بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي، إذ تتضمن أخبارا عن النشاط التجاري بالمدينة وعن العملات المتداولة وكذا الأسعار. وبفضلها يمكننا معرفة تقلبات الأسعار والعملة صعودا أو هبوطا. وتجدر الإشارة ان هذه الوقائق تخص مدينة الجزائر والمدن المجاورة لها: المدية، مليانة، دلس، شرشال. تشير هذه الوثائق إلى:

– الإشارة إلى التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري: ويمكن أن نعطي أمثلة على ذلك من خلال بعض الفئات الاجتماعية التي رصدناها في بعض العقود نذكر من بينها الأقلية التركية. ومن بين الفئات الاجتماعية التي أشارت إليها هذه السجلات فئة الكراغلة،هذه الفئة وردت في هذه العقود بألقاب وتسميات عديدة، وهذا من خلال ذكر الرتب العسكرية التي كانت تشغلها هذه الفئة، فمثلا رتبة اليولداش " وبلوكباشي، وغيرها.

ويمكن أن نضيف فئات أخرى كفئة الأندلسيين والطائفة اليهودية ومثال ذلك ما وفي بعض العقود تذكر كلمة يهودي بدل ذمي " اليهودي ابراهيم بن موشي ستورا.

– ترشدنا هذه السجلات إلى معرفة طبوغرافية المكان (المدينة): حيث ترصد لنا هذه السجلات التوزيع الجغرافي لمختلف المرافق العامة والمنشآت والمؤسسات من أسواق ومقاهي وفنادق وحمامات ومساجد ومدارس وغيرها ومن الأمثلة على ذلك نذكر: السوق الكبير، سوق اللوح، سوق السمن، سوق باب عزون، سوق السراجين، سوق الشماعي، سوق الصباغين، سوق جامع بن كيخية، سوق القيسارية، سوق الجمعة، سوق القبايل. أما المقاهي هي الأخرى كانت منتشرة في الحومات والفنادق والأحياء ومثال ذلك ما أشارت إليه سجلات المحاكم الشرعية " القهوة الكبيرة ومقهى "القصبة" ومقهى كردغلي" ،كما تمّ الإشارة إلى الحمامات والفنادق ومكان تمركزها، وهذا ما أشارت إليه سجلات التحبيس بمدينة الجزائر

– تبرز لنا هذه الوثائق تقسيم التركات: فمن خلال رصدرنا لعقود التركات الخاصة بالمورّثين أو الهالكين سجلنا تقسيم مفصل لتركة الهالك على الورثة، بما في ذلك للموصى عليهم في حياة المورّث، وهذا ما نجده في بعض العقود من خلال عبارة "استقر الملك" وتدل هذه العبارة على أن الميراث وصل إلى الورثة بعد وفاة المالك الحقيقي، حيث يأخذ الجميع نصيبه من التركة سواء تعلق الأمر بالممتلكات العقارية أو المنقولة بعد وفاة الوصي أو الهالك ويقوم ذا الدور جهازا خاصا بالمواريث استحدثته الإدارة العثمانية يشرف عليه موظف يدعى "بيت المالجي" أو أمين بيت المال "وتتمثل وظيفته في متابعة التركات والمطالبة بنصيب بيت المال، وكذلك تأميم التركات التي ليس لها أهل بالإضافة إلى ذلك يساعد ويشارك هذا الموظف في مهامه قاض خاص يدعى قاضي بيت المال.

– تساعدنا الوثائق على معرفة حجم الأسرة: من بين الفوائد المهمة لوثائق سجلات المحاكم الشرعية تمكننا من معرفة حجم الأسرة ، حيث نجد الأسرة ذات الحجم الصغير والمتوسط والكبير ، ، حيث نقرأ في بعض العقود ما يوضح هذا الأمر ومثال ذلك: " بعد أن توفي رمضان أغا عن زوجه أم الفتح وولده لخضر..."، فهذا العقد يشير إلى وجود عقب واحد،وفي عقد آخر متوسط الأسرة ثلاثة أولاد حيث نقرأ : "حبست الولية خدوجة جميع الدار الكاينة ابتداء على نفسها ثم بعد وفا ا على أولاد خالها وهم محمد الانجشاري الخياط ومصطفى ولد علي ريس ومحمود بن محمد التركي لاغير لمدة حيا م... "،كما تشير بعض العقود إلى حجم الأسرة الكبيرة، حيث نقرأ: "حبس المكرم الحاج محمد الحداد بمحله جميع بناء الدار... ابتداء على نفسه ثم

على أولاده وهم محمد وقدور وأمينة وكريمة وراضية... "فهذا العقد يتحدث عن خمس أولاد داخل هذه العائلة.

– تعرّفنا على الأملاك والمباني الموقوفة: تحتوي وثائق سجلات المحاكم الشرعية على العديد من وثائق التحبيس، هذه العقود هي الأخرى تحتوي على موضوعات متنوعة، ،حيث تشير هذه العقود إلى طريقة انتقال الملكية والمنتفعين بالحبس سواء كانوا أشخاصا من الذرية والأعقاب الموجودين قيد الحياة ومن سيولد لهم أو مؤسسات عمومية كالجوامع والزوايا، كما يذكر في هذه العقود الشروط التي اشترطها المحبس، وطبيعة الأملاك ومكان وجودها. ومن خلال عقود التحبيس نتعرف على مختلف الأملاك والمباني الموقوفة، إذ تعج

بالمفردات التي تدل على العقار حيث نجد: الدار، الدويرة، العلويات، البيت، ، فرن، زاوية، ، العيون، ساقية، حمام، كوشة، فندق، حانوت، اصطبل، جناين، جنينة، رقعة، غرس، ، بحيرة، حوش، فرد ، بلاد.

– تساعدنا على معرفة العملات المستعملة في المعاملات المالية: تحتوي هذه العقود على أخبار ذات الصلة بالحياة الاقتصادية، وذلك من خلال العملة المتداولة في شتى المعاملات اليومية ،ومن أكثر العملات تداولا الدينار: أو الدينار السلطاني أو الذهبي كما جاء في بعض العقود "دينار كلها ذهبا عينا سلطانية"وهو نوع من أنواع العملة الذهبية ويطلق عليها في العقود هذه العبارة إشارة إلى السلطان العثماني وهو دينار ذهبي. وكذلك من بين العملات المتداولة الريال :كانت هذه العملة الأكثر استعمالا وتداولا بالجزائر خلال الفترة العثماني.